

## اقتصاد

## فوق الطاولة

## وعدو مضللة!

علي محمود هاشم

لا يجدر بالحكومة أن تواظب على استغفائها المشهود بند «الرواتب والأجور» في موازنتها. موازنة العام الجاري ٢٠١٩، أرست تضليلاً ممنهجاً في هذا الجانب بعدما «لُعنت» شروعاتها بسلسلة من الإستراتيجيات البديلة كحل للحفاظ على جرة الألام التي يتكبدتها أصحاب الأجور: العمل على الإتساع الأفقي في التوظيف عبر تحقيق التعافي الاقتصادي و«تدوير عجلة» الإنتاج الزراعي والصناعي.. تثبيت أسعار السلع وتبريد تقلبات سوق الصرف.

زيادة في التضليل، أوحث موازنة ٢٠١٩ بدقة تقديراتها حول شمولية «التعافي» عبر إعلانها «استيعاب» نحو ٧٠ ألف عاطل عن العمل في مؤسسات القطاعين الاقتصادي والإداري؛ يحتاج المرء إلى عبون زجاجية كي لا يري ضعف موازنة ٢٠١٩ الكبير لتحقيق أي من الأهداف الأساسية والبديلة آنفاً!

في شق «تدوير العجلة» الذي تم تقديمه كمنفذ لتحقيق المزيد من الإيرادات «تمهيداً لزيادة الأجور»، نك من تلك الزيادة المحمومة بين الحكومة ووزارة الصناعة في بورصة المنشآت المتعافية، ذلك أن التحسن النسبي في الإيرادات الضريبية التي تم تحقيقها تعود في كليتها إلى ديناميكية التحصيل التي اعتمدها وزارة المالية، وليس إلى أي شيء آخر؛ لا تعاف، ولا منشآت ولا من حزنون!

البديل الحكومي الثاني لزيادة الأجور: ضبط الأسواق وتثبيت أسعار السلع وتهدئة تقلبات سعر الصرف، وربما يحتاج إلى اجتماع حكومي خاص «بعد الغداء أو لربما مسائية خاصة من المسائيات نفسها»، لتقدير نسب الإنجاز في هذا الجانب!

إضافة إلى هذا وذلك، فالـ ٧٠ ألف فرصة عمل التي تم رصدها في موازنة ٢٠١٩ ورغم صعوبة تقدير الحقن المقدر، يكفي استعادة ما أدلى به وزير المالية أمام مجلس الشعب إزاء صعوبة رصد بياناتها بدقة «تجماً لصعوبة عملية الجمع والطرح»، للاستدلال بدقة نسبية على ما قد يكون تحقق منها!

ماذا ينتظرن في ٢٠٢٠؟

في مسودة موازنتنا القادمة، تقلصت المساحة الأفقية للاستخفاف الحكومي بعدما اكتفت بإدراج «تحقيق النمو الاقتصادي ودعم العملية الإنتاجية» كبديل وحيد من «زيادة الأجور». حسناً فعلت الحكومة بتقليص بدائلها عن زيادة الأجور، ولكن –الأسف– يبدو أن أرائنا على موعد مع بث بصوت أعلى لإذاعة «التعافي» الحكومية نظراً لأن أحد من أعضائها لا يمكنه أن ينسب ببنت شفة حول تثبيت الأسعار ولجم سعر الصرف كبديل لزيادة الرواتب! بنايئة الاستخفاف العمودية في موازنة ٢٠٢٠، تستكمل فصولها من خلال زيادة فرص التوظيف الحكومي بنحو ١٥٪ في العام القادم؛ والمفارقة، فهذه النسبة لا تحتاج إلى مزيد من التنفيذ، ما دامت أنها تساوي النسبة «التقديرية» لتنفيذ الوظائف خلال العام الجاري حتى الآن!

نمة جملة مفيدة واحدة يمكن استنباطها من كل هذا الاستخفاف في التعاطي مع الرواتب والأجور: طالما يحتاج التضليل إلى تضليل أكبر لدى استحقاق مواعيده!

## الوطن

استعرض مجلس الوزراء المراحل التنفيذية للمشروعات والبرامج التنموية التي أطلقتها الدولة في المحافظات، مؤكداً في جلسته الأسبوعية أمس ضرورة الالتزام بالبرامج الزمنية الموضوعية، تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية بشأن الاستمرار المستمرة للحكومة، التي أكد عليها في مقابله الأخيرة مع فئاتي السورية والإخبارية السورية.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تتقت «الوطن» نسخة منه) طلب من جميع الوزارات توسيع دائرة الحوار مع المختصين والمواطنين للوصول إلى إستراتيجية وطنية متكاملة ومتجانسة، تحقق الأهداف التي حددها الرئيس الأسد، سواء فيما يتعلق بتحسين المستوى المعيشي للمواطن، أم في مكافحة الفساد، أو في إزالة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن وجود المجموعات الإرهابية في منطقة من المناطق.

كما قرر مجلس الوزراء مراجعة وتقييم أداء الوزارات وجميع الجهات العامة، باعتبار أن التقييم

## تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية

## الحكومة: توسيع دائرة الحوار مع المختصين والمواطنين

## من أجل إستراتيجية لتحسين المعيشة ومكافحة الفساد



وزير الإعلام؛  
تطبيق إستراتيجية  
تحويل الإعلام إلى  
إعلام وطن ومواطن

عمل مؤسساتي، والأداء الحكومي يقيم من خلال أداء الوزارات كلها، وكل وزارة يتم تقييم أدائها من خلال فعالية ونشاط وإنتاجية مؤسساتها.

وتم تأكيد تعزيز الدورة التنموية على كل المسارات والقطاعات والمناطق من خلال الاستمرار بتبني شعار «التنمية الشاملة والمتوازنة»، واستثمار مقوماتها الطبيعية والجغرافية والاقتصادية والسياحية، وتأكيد البعد الزراعي للاقتصاد السوري، ودوره في تحقيق الأمن الغذائي، وتلبية احتياجات السوق المحلية، وصولاً للاكتفاء الذاتي والتصدير.

كما تم تأكيد ضرورة الاستثمار الأمثل للقوى البشرية العاملة في الجهات العامة باعتبار أن هذه القوى ثروة وطنية، ويساهم رئيس في التنمية، مع أهمية تحفيز القطاع الخاص ليكون شريكاً فاعلاً في المبادرات الحكومية.

وعلى مستوى السياسات الاقتصادية المناسبة للمرحلة، تم الطلب من لجنة السياسات واللجنة الاقتصادية برئاسة مجلس الوزراء الاستمرار بمناقشة القضايا الاقتصادية فيما يتعلق بمعيشة المواطن، وتحليلها بعقم، مع الأخذ برأي الخبراء

والمختصين من القطاعين العام والخاص، لضمان فاعلية الطروحات وقابليتها للتنفيذ.

وقرر المجلس توسيع الإقراض للمشاريع المتوسطة والصغيرة باعتبارها أساس التنمية، والتركيز على مكان القوة في الاقتصاد، على التوازي مع الاستثمار بتحقيق سياسة الاعتماد على الذات، وإحلال المستوردات ودعم الإنتاج.

وأكد المجلس الدور المحوري للإعلام الرسمي كقناة أمن للمعلومة، وضرورة التعاطي الإعلامي المتسم بالواقعية والشفافية مع القضايا التي تهم المواطن، مع تأكيد تفعيل دور الإعلام التنموي والتوسع بالبرامج الحوارية بما يعزز ثقة المواطن بمؤسساته.

وفي تصريح للصحفيين أشار وزير الإعلام عماد سارة إلى أن حوار السيد الرئيس مع فئاتي الإخبارية السورية كان محور جلسة اليوم ومثل خريطة طريق للمرحلة القادمة ومسؤولية كبيرة لمعالجة مختلف الملفات ضمن فترات زمنية محددة وخاصة المتعلقة بالوضع المعيشي، مؤكداً أن الحوار تضمن العديد من الرسائل للدائل والخارج، وهي رسائل ثقة وأمل للمواطنين بالمستقبل ورسائل إيمان بتحرير

الأرض من رجس الإرهاب وطمأة لكل المكونات السورية إضافة إلى توصيف العلاقة السورية الإيرانية الروسية.

ولفت إلى أن الرئيس الأسد حوّل الإعلام الرسمي مسؤولية كبيرة عندما قال: إن للإعلام دوراً أساسياً في مكافحة الفساد وتفكيك منظومته.

وأكد وزير الإعلام أنه يجب تطبيق إستراتيجية تحويل الإعلام إلى إعلام وطن ومواطن من خلال تطوير المحتوى والشكل الإعلامي ليكون أكثر قرباً من المواطن، آملاً وأحلام المواطن، مشيراً إلى أن الوزارة وترجمة هذه الإستراتيجية بدأت بإعداد دراسة جديدة تهتم بكل الملفات التي تعنى بالمواطن.

وبين أن الدورة البرلمانية الجديدة في التلفزيون تضمنت العديد من البرامج الخدمية والحوارية التي تتناول كل القضايا المهمة في المجتمع، كاشفاً عن أن جميع الوزراء شهدوا على ضرورة التعامل بشفافية وموضوعية ومصداقية مع وسائل الإعلام الرسمي من خلال توجيه العاملين في مؤسساتهم لتقديم كل المعلومات اللازمة لخلق إعلام منتج ومساهم في بناء المجتمع ومعالجة قضاياها.

## بحسب مشروع موازنة ٢٠٢٠

## «محروقات» لـ«الوطن»: السعر الصناعي للمازوت وغير المدعوم للبنزين خفضاً خسارة الشركة بأكثر من ٩٧ بالمئة

رامز محفوظ

أظهر مشروع موازنة ٢٠٢٠ انخفاضاً كبيراً في خسارة شركة «محروقات» بسبب تقلص فاتورة الدعم بشكل كبير، بنسبة تجاوزت ٩٧.٤ بالمئة، بعد انخفاض الدعم من ٤٣٠ مليار ليرة إلى ١١ ملياراً، ما يعني بشكل أو آخر أن دعم المشتقات النفطية أصبح ضئيلاً، نوعاً ما.

تعلقاً على الموضوع، صرّحت مصادر في شركة «محروقات» لـ«الوطن»، بأن هناك فاتورة تدفعها الشركة للمصافي بسعر التكلفة، وذلك عند استلام المشتقات النفطية منها، سواء حصلت على النفط الخام من الحقول أو عبر الاستيراد.

ولفتت المصادر إلى أن السبب الرئيس الذي ساهم في تقلص فاتورة الدعم وتخفيض حجم خسارة شركة «محروقات» هو تطبيق نظام الشرائح على البنزين، إذ منحا تسعير تباع بسعر التكلفة، أي بسعر ٤٥ ليرة للتر الواحد، والثانية مدعومة بتبع بسعر ٢٢٥ ليرة للتر الواحد، مبيناً أن الشريحة التي تباع بسعر ٤٢٥ ساهمت في تحقيق وفر، وتقلصت من خسارة الشركة بنسب جيدة.

أما بالنسبة للمازوت، فنوهت المصادر إلى وجود مواطنين يحصلون على المادة بسعر ١٨٥ ليرة للتر الواحد وهو سعر مدعوم، والبعض الآخر يحصل على المادة بالسعر الصناعي ٢٩٦ ليرة للتر الواحد، وهو سعر قريب من التكلفة، ما ساهم في تقليص فاتورة الدعم بشكل ملحوظ، مشيرة إلى أن السعر الصناعي ساهم بتقليص خسارة



شركة «محروقات»، منذ أن تم إقراره في عام ٢٠١٧.

وبينت المصادر أن السعر الصناعي للمازوت خفف العجز أو الخسارة عن شركة «محروقات»، على حين أن السعر غير المدعوم للبنزين خفف الخسارة بشكل أكبر، لأن استهلاكه أكبر.

ولفتت إلى عدم وجود أي ربح للشركة لأن قطاع المحروقات هو قطاع خدمي والدولة تدعم هذا القطاع، وهذه سياسة الدولة، منوهين بتطبيق فكرة توجيه الدعم وليس تقليصه، بمعنى أنه لم يعد متاحاً لكافة القطاعات، وبات فقط للقطاعات والاستخدامات التي تهم المواطن كالأفران

والنقل والتدفئة والزراعة، على حين أن قطاعات الصناعة والتجارة التي تحصل على المازوت بسعر التكلفة لا يتم دعمها حالياً كما يتم دعم بقية القطاعات.

ونوهت المصادر بأن سعر التكلفة يتغير حسب تقلبات سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية، مبيناً أن سعر لتر المازوت يكلف الدولة اليوم حسب سعر الصرف النظامي بحدود ٣١٥ ليرة، على حين أنه يباع اليوم بسعر ٢٩٦ ليرة للقطاع الصناعي، ومن ثم فإن شركة «محروقات» تخسر بالسعر الصناعي، لكن بهامش أقل بكثير مقارنة بالسعر المدعوم.

يشار إلى أن مشروع موازنة عام ٢٠٢٠

## تخفيض سعر طن

الفيول ١٢ ألف ليرة

خفضت «محروقات» سعر مبيع طن الفيول ١٣ ألف ليرة سورية، كحافة للمستهلكين، إذ تم تسعيره أمس بمبلغ ٢١٧ ألف ليرة، بدلاً من ٢٣٠ ألف ليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مصدر مسؤول في شركة «محروقات» أن قرار تخفيض السعر الذي صدر أمس يشمل كافة القطاعات والجهات، ويدل على أن المادة متوافرة لدى شركة «محروقات»، ومؤمنة لقطاع الكهرباء بالكميات المطلوبة، مشيراً إلى تخفيض سعر طن الفيول من ٢٣٠ ألف ليرة إلى ٢١٧ ألف ليرة لم يأت بناء على طلب من أي من القطاعات الصناعية في سورية، أو من أي جهات أخرى، وإنما جاء بناء على دراسة تمت من خلالها مراقبة أسعار المشتقات النفطية عالمياً، وانسجاماً مع الأسعار العالمية لمادة الفيول. وبين المصدر أن شركة «محروقات» تتابع بشكل دائم أسعار المشتقات النفطية عالمياً، وعندما تنخفض الأسعار عالمياً يتم تخفيض أسعار المشتقات النفطية في سورية، مشيراً إلى أن مادة الفيول تستخدم بشكل كبير في المعامل والمصانع.

## أبرز مخالفات الأسواق في أيلول سعر

## زائد وغش ومتاجرة بمواد مدعومة

عبد المنعم مسعود

بين مدير مديرية حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي الخطيب أن إجمالي عدد الضبوط التي نظمتها دوريات حماية المستهلك في المحافظات خلال الربع الأخير من الشهر الماضي تجاوزت ١٢٠٠ ضبط منها ٨٩٠ ضبطاً عالمياً نظمت بشكل مباشر في موقع المخالفة لأسباب تتعلق بالتلاعب بالأسعار أو لانتهاه الصلاحية أو عدم إبراز الفواتير مبيناً أن ٣٠٠ ضبط نظمت لعينات تم سحبها من المنتجات لبيان مدى مطابقتها للمواصفات.

وفصل الخطيب في حديثه لـ«الوطن» نوعية الضبوط المنظمة مبيناً أنه تم إغلاق ٣٧ محلاً وإحالة أصحاب ٢٨ محلاً موجوداً إلى القضاء ٩٠ ضبط وغش ٣٤ للبيع بسعر زائد ٢٦٢ ضبطاً تتعلق بالفواتير ٢٧ ضبطاً مادة اللحوم ١٢١ ضبطاً بسبب الاتجار بمواد مدعومة حكومياً مثل المحروقات والطحين ٨ ضبطاً للانتهاه الصلاحية و١٤٥ ضبطاً لمواد مجهولة المصدر.

وفي السياق بين تقرير شهر أيلول الصادر عن مديرية حماية المستهلك أن عدد الضبوط التي نظمت في شهر أيلول ناهز ٥١٠٠ ضبط في كل المحافظات عدا ألبلب والرقعة منها أكثر من ٤ آلاف ضبط عالمياً و١٠٩٣ ضبطاً عينة. ووفقاً للتقرير فإن عدد الإغلاقات وصل إلى ٢٥٨ إغلاقاً إضافة إلى إحالة ٦٢ موجوداً إلى القضاء المختص على حين بلغت ضبوط اللحوم ١٢٥ ضبطاً منها ٦٦ للحوم الحمراء و٥٩ للحوم البيضاء.

وبين التقرير أن عدد ضبوط المواد المدعومة حكومياً وصل إلى ٤٤٨ ضبطاً منها ٢٦ ضبطاً للاتجار بالدقيق التوطيني و١٧ للاتجار بمادة المحروقات.

ووفقاً للتقرير بلغ عدد ضبوط الاتجار بمواد الإغاثة ٧ ضبط والمواد المنتهية الصلاحية ٣٠ ضبطاً، على حين نظمت أكثر من ٢٠٠ ضبط بسبب مخالفة بدل الخدمات و٢٥٤ للبيع بسعر زائد ٩٠ ضبطاً للامتناع عن البيع. ومثلها لجهة المصدر إضافة إلى ١١٧ ضبطاً لمخالفة المواصفات والبيانات وناهزت ضبوط الغش في البضاعة ٦٠ ضبطاً.

عن البديل وتعويض الكفاءات التي خسرها المصرف عبر التسرب في العمالة خلال السنوات السابقة.

كما يعمل المصرف اليوم على خطة واسعة لزيادة خبرات كوادره، وتطوير مهارات العمل لديهم، إضافة إلى تحديث برامج العمل والتوسع في أتمتة الأعمال المصرفية بما يساهم في تحديث العمل المصرفي، وتحسين جودة الخدمات التي يقدمها المصرف التجاري للزبائن، منوهاً بأن المصرف يمنح الأولوية في التمويلات التي يقدمها للتسهيلات التي من

متابعة وإشراف لعمليات الإنجاز التي يتم تقديم بيانات فيها، والتأكد من نسب الإنجاز المنقذة، بحيث يحقق القرض الهدف منه، والإسهام في تمويل البناء الطائفي لمختلف الأغراض.

وبين المدير أن المصرف استطاع التعامل مع العديد من الصعوبات التي تواجه عمله، وخاصة في ظل حالة الحصار والإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة جوراً على البلد، والآثار التي خلفتها الحرب الإرهابية على سورية، وذلك عبر البحث

عند الانتهاء من الأساسات والقبو، وذلك بعد قرار الموافقة على المنح، ٤٠ بالمئة من قيمة القرض كشرحية فائدية عند الانتهاء من الطابق الثاني الفني، و٤٠ بالمئة كشرحية ثالثة عند الانتهاء من الطابق الأخير وعمليات الإكساء الخارجي.

في حين أن المشروع منقذاً بشكل جزئي، يتم استرجار القرض بمعدل ٥٠ بالمئة من قيمة الأعمال المنجزة بعد صدور قرار الموافقة بالمنح، و٥٠ بالمئة عند الانتهاء من تنفيذ المشروع بشكل كامل، على أن تكون هناك

المشروع، على ألا تتجاوز مدة القرض ٣ سنوات، تسدد على أقساط شهرية أو ربعية أو نصف سنوية.

ونذكر التعليمات التنفيذية أنه يستفيد من هذا القرض مالك الأرض من دون اشتراط أن يكون تاجراً أو مقاولاً، إضافة للتاجر أو المقاول الذي يرتبط مع مالك الأرض بقصد مقاولات مثبت لدى الكاتب بالعدل.

وبينت التعليمات أنه في حال كان المشروع أرضاً معدة للبناء، يتم استرجار القرض بمعدل ٣٠ بالمئة من قيمته كشرحية أولى

## عبد الهادي شباط

أطلق المصرف التجاري السوري قرضاً جديداً لتمويل بناء متعدد الطوابق، وذلك في سياق توجه المصرف نحو توسيع سلة منتجاته المصرفية، وتنوعها، بالتوازي مع زيادة الطلب على التسهيلات الائتمانية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير في المصرف أن القرض يتيح فرصة التمويل لإنشاء بناء متعدد الطوابق على أرض معدة للبناء، بحيث يمول المصرف ٥٠ بالمئة من قيمة

## يمول ٥٠ بالمئة من قيمة المشروع لمدة ثلاث سنوات.. المصرف التجاري يطلق قرضاً لتمويل «البناء»

شأنها إيجاد حالة من النشاط وتوفير فرص عمالة ودعم الليرة السورية وتوفير الكثير من المنتجات التي تحتاجها الأسواق المحلية عبر الصناعات الوطنية، وهو ما يتناغم مع التوجهات الحكومية بالتوافق مع معايير العمل لدى مصرف سورية المركزي وخاصة مساحة واسعة من العمل المصرفي السوري وهو معنى زيادة قدرته على المنافسة عبر طرح منتجات وخدمات تنافسية يعمل عليها المصرف.